الاول هو الحق عند المصنف اراد ان يثبته في هذا الفصل وقال المكان اما الخلاء او السطح
الباطن المذكور والاول بط فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا
يتصور شيء سواهما يوجد له الخاصة المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان المكان
موجود ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء من المكان بخلاء اما الصغرى فلان المكان
مشار اليه بهذا وذاك بحسب الخارج وكل ما هو كذلك فهو موجود واما الكبرى فلان
الخلاء اما بمعنى اللاشيء المحض الذي هو الفضاء المفروض فراغه عن شغل الجسم كما
ذهب اليه المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون
واياما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع بموجود اما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء
المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة
كونه لاشيئا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه فضاء موهوما قابل للزيادة
والنقصان فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل
للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون لاشيئا محضا فيمتنع صفة كونه لاشيئا محضا
وامتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشيء
المحض واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور فلانه لو وجد مجردا عن المادة لكان
بذاته غنيا عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله

فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد
ماهية نوعية ولم يثبت بعد قال فصل في الحيز اقول كل نوع من انواع الجسم
الطبيعي عنصرا كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز
لا محالة لحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون بطبعه او لقاسر والثاني منتف لفرض
عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما في المركب فحكمه في الحيز
حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام
هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من
الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل
في شيء منهما والكل بط اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في تلك الحالة اما
ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه اولا
طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب عنه
طبعا لا يكون طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون
طبيعيا واما الثالث فلانه حينئذ اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه وح
اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفين
وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى احدهما عاد الى القسم

اي على تقدير ان لا يكون على سمت الحيزين ويقع منهما في جهة

Copyright © King Saud University